

بحار الأنوار

[212] وأما من ذهب إلى الفترة بعد الحسن بن علي وخلو الزمان من إمام فقولهم باطل بما دللنا عليه من أن الزمان لا يخلو من إمام في حال من الاحوال بأدلة عقلية وشرعية وتعلقهم بالفترات بين الرسل باطل لان الفترة عبارة عن خلو الزمان من نبي ونحن لا نوجب النبوة في كل حال، وليس في ذلك دلالة على خلو الزمان من إمام، على أن القائلين بذلك قد انقضوا و❏ الحمد، فسقط هذا القول أيضا. وأما القائلون بإمامة جعفر بن علي بعد أخيه، فقولهم باطل بما دللنا عليه من أنه يجب أن يكون الامام معصوما، لا يجوز عليه الخطاء، وأنه يجب أن يكون أعلم الامة بالاحكام وجعفر لم يكن معصوما بلا خلاف، وما ظهر من أفعاله التي تنافي العصمة أكثر من أن تحصى لا نطول بذكرها الكتاب، وإن عرض فيما بعد ما يقتضي ذكر بعضها ذكرناه، وأما كونه عالما فانه كان خاليا منه، فكيف تثبت إمامته، على أن القائلين بهذه المقالة قد انقضوا أيضا و❏ الحمد والمنة. وأما من قال: لا ولد لابي محمد عليه السلام فقله يبطل بما دللنا عليه من إمامة الاثني عشر وسياقة الامر فيهم. وأما من زعم أن الامر قد اشتبه عليه، فلا يدري هل لابي محمد عليه السلام ولد أم لا إلا أنهم متمسكون بالاول حتى يصح لهم الآخر فقله باطل بما دللنا عليه من صحة إمامة ابن الحسن، وبما بينا من أن الائمة اثنا عشر، ومع ذلك لا ينبغي التوقف بل يجب القطع على إمامة ولده، وما قدمناه أيضا من أنه لا يمضي إمام حي حتى يولد له ويرى عقبه، وما دللنا عليه من أن الزمان لا يخلو من إمام عقلا وشرعا يفسد هذا القول أيضا. فأما تمسكهم بما روي " تمسكوا بالاول حتى يصح لكم الآخر " فهو خبر واحد ومع هذا فقد تأوله سعد بن عبد ❏ بتأويل قريب قال قوله " تمسكوا بالاول حتى يظهر لكم الآخر " هو دليل على إيجاب الخلف لانه يقتضي وجوب التمسك بالاول ولا يبحث عن أحوال الآخر إذا كان مستورا غائبا في تقية حتى
